نحو ابن السراج (ت316هـ)عند ابن مالك (ت672هـ) دراسة تحقيق وتقويم

م.م. حيدر فرحان عبد
جامعة واسط/ كلية التربية الاساسية

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد 6 . وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبَعدُ :

ترك لنا ابن السراج تراثا ضخما في علوم العربية وهذا التراث له منزلة عظيمة عند النحاة، فقد أكثروا النقل عنه لسعة مادته وشهرة مؤلفه أبي بكر بن السراج،. وقد جمع ابن السراج أبواب النحو والصرف وأخذ مسائل سيبويه ورتبها، واختصر فيه أصول العربية، وضم إليه مقاييسها، حتى قيل فيه: "ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله".

والملاحظ أن من مصنفاته ما عني به العلماء من بعده وتعهدوه، بالشرح ،لذا تنوعت أنماط النقل الخطأ عن ابن السراج ، وتعددت أسبابه ، وأصاب فَهمَ نصوصه بعض القصور والخلل . والحقّ أنّ أي مؤلَّفٍ يمرُّ عليه الزمن، ويتناوله الدارسون بالمناقشة والردّ، لابُدَّ أنْ تتعرض نصوصه الى الوهم في الفَهم، والخلل في النقل فـ" لكلِ نسخةٍ من كتابٍ ظروفٌ خاصّةٌ ، يسلم معها النص أو لا يسلم من الزيادة ، والنقص ، والتحريف . فالكتب التي يكثر نسخها ، وتَتَعدَّدُ جهاتُ روايتها تتعرّضُ عادةً لما لا تتعرض له الأخرى من أسباب التغيير ، والتبديل ؛ لتفاوت القائمين عليها في كل ما يتعلق بها "

لذا عزمت وبعد التوكل على الله ان اختار موضوع بحثي الموسوم بـ**((نحو ابن السراج (ت316هـ)عند ابن مالك (ت672هـ) . دراسة تحقيق وتقويم .))**

وتأتي أهمية هذا الموضوع من حيث :

1- إنَّه دراسة للعالم ، وأرائه النحوية في مؤلفات النحاة ، تحقيقاً، وتقويماً وصولاً الى معرفة الكيفية التي فُهِمَ بها ابن السراج أولاً ، ومن ثمَّ نصُّه ثانياً في التراث النحويّ اللاحق .

2- إنَّ بعضاً من هذه الآراء المعزوة خطأً إلى ابن السراج ، قد شاعت في الدرس النحوي ، ومازالت كذلك ، ويُدَرَّس بعضها للطلبة .

وبعد ، فهذا بحث تلمس صاحبه فيه طريق السلامة ولابد في طول الطريق من عثرات وزلات، فأسال الله ان يلهمنا الرشد والصواب، ويجنبنا سوء القول والعمل بفضل منه ورحمة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، قول تعالى:- (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً) الكهف/30.

1- بناء المضاف الى ياء المتكلم

ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية (ت672هـ) (وفي كلام لابن السراج ما يوهم بناء المضاف إلى ياء المتكلم، فإنه قال في باب الكنايات [1]:

وبعد ان دققت النظر فيما قاله ابن السراج رايت ان ابن مالك قد توهم في عزو المسألة الى ابن السراجً وعند التثبت منه في كتاب الاصول نرى كلام ابن السراج على خلاف ما عُزي إليه قال ابن السراج ((فإن أضفت المنادى إلى نفسك فحكم كل اسم تضيفه إلى نفسك أن تحذف إعرابه وتكسر حرف الإعراب وتأتي بالياء التي هي اسمك فتقول: يا غلامي وزيدي، فإذا ناديت قلت: يا غلام أقبل، لا تثبت "ياء" الإضافة كما تثبت التنوين في المفرد تشبيهًا به) فهنا صرح ابن السراج في باب النداء))[2] .

قال سيبويه: ((وسألت الخليل عن قولهم: يا أبه، ويا أبةِ لا تفعل، ويا أبتاه، ويا أُمتاه فزعم الخليل: أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخالة، وزعم: أنه سمع من العرب من يقول: يا أمة لا تفعلي ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة أنك تقول في الوقت: يا أمةْ ويا أبه كما تقول خالة، إنما يلزمون هذه في النداء))[3] .

وبعض العرب يقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تفعلوا، فإن أضفت إلى مضاف إليك قلت: يا غلام غلامي، ويابن أخي، فتثبت الياء لأن الثاني غير منادى، فإنما تسقط الياء في الموضع الذي يسقط فيه التنوين وقالوا: يابن أُم، ويابن عم، فجعلوا ذلكَ بمنزلة اسمْ واحدٍ لكثرته في كلامهم [4] .

2-الممنوع من الصرف (التأنيث)

ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ((وإذا سميت امرأة بـ"يد" ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في "هند". ذكر ذلك سيبويه [5]. وإذا سمي رجل بـ"بنت" أو

"أخت" صرف عند سيبويه وأكثر النحويين؛ لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها، وسكن ما قبلها فأشبهت تاء "جبت" و"سحت"، قال ابن السراج: ومن أصحابنا من يقول: إن تاء "بنت" و"أخت" للتأنيث. وإن كان الاسم مبنيا عليها، وقوم لا يجيزونه في المعرفة)[6]. ثم عدت ودققت النظر في الكتب التي نسبت الى ابن السراج ولم اقف على هذه المسألة ولكن رايته يشير الى مسألة اخرى في الاسباب التي تمنع الصرف (مذهب أصحابنا) [7]، وهو في هذا الموضع نظير رجلٍ سميته بسعادَ وزينبَ وجَيْئَلَ فلم تصرفه؛ لأنها أسماءٌ اختص بها المؤنث وهو على أربعةِ أحرف والرابع كحرف التأنيث، وإن سموا رجلًا بقَدَمٍ وخَشلٍ صرفوه وحقروهُ فقالوا: قُدَيمٌ))[8] .

فهنا نلاحظ ابن مالك لم يراع الدقة في نقل المسائل النحوية المعزوة الى ابن السراج قال ابنُ يعيش: ((اعلم أنّ الاسمَ المعربَ على ضربين: منصرفٌ وغيرُ منصرف، فالمنصرفُ ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين، سواء كان دخولها عليه لفظاً، أو تقديراً، فاللفظ نحو: (هذا رجلٌ، وفرسٌ، وزيدٌ، وعمرو)، و (رأيتُ رجلاً، وفرساً، وزيداً، وعمراً) و (مررت برجلٍ، وفرسٍ، وزيدٍ، وعمرٍ)، والتقدير نحو قولك: (هذا عصا، ورحى)، و(رأيتُ عصا ورحى)، و(مررتُ بعصا ورحى)، فهذه الأسماء كلّها متمكّنة، وما كان مثلها وإن لم يظهر فيها الإعراب؛ لأنَّ عدمَ الإعراب إنّما كان لنبوّ حرف الإعراب عن تحمّل الحركة... الضرب الثاني: وهو غير المنصرف،وهو ما يشابه الفعل من وجهين، فلم يدخله جرّ ولا تنوين، ويكون آخره في الجرّ مفتوحاً نحو: (هذا أحمدُ وعمرُ)، و(رأيتُ أحمدَ وعمرَ)، و(مررتُ بأحمدَ وعمرَ)[9] .

ويُرجِّحُ النحاةُ أنّ الذي منعَ تنوين هذا الاسم وجرَّه بالكسرة هو قياسُهُ على شبيهه من الأفعال وهو المضارع، إذ يمتنع من قبوله التنوين والجرّ، فأخذَ حكمه، ومن المعلوم أنَّ الاسمَ أصلٌ في الإعراب، والفعل المضارع فرعٌ عليه في إعرابه، فكيف يُقاسُ الأصلُ على الفرع في باب الممنوع من الصرف.

وعدَّدَ ابنُ السراج العللَ المانعة لصرف بعض الأسماء وجعلها تسعة علل، أُشتُرِطَ فيها تحقّق علّتين مختلفتين في الاسم الواحد لمنعه من الصرف، أو علّة واحدة تقوم مقام علتين الوزن والتأنيث [10].

3-نيابة خبر كان عن الفاعل

ذكر ابن مالك (ت 672هـ) في شرح الكافية الشافية((حكى ابن السراج أن قومًا يجيزون نيابة خبر كان المفرد [11] . وهو فاسد، لعدم الفائدة، ولاستلزامه إخبارًا عن غير مذكور ولا مقدر)) [12] وبعد التأكد فيما قاله ابن السراج وجدت ان ابن السراج [13] يتحدث عن مسألة اخرى اذ قال ((يزعم البغداديون: أن قولهم: إلا في الاستثناء، إنما هي إن ولا، ولكنهم خففوا إن لكثرة الاستعمال، ويقولون إذا قلنا: ما جاءني أحد إلا زيد. فإنما رفعنا زيدًا "بلا" وإن نصبنا فبإن. ونحن في ذلك مخيرون في هذا لأنه قد اجتمع عاملان "إن ولا" فنحن نعمل أيهما شئنا وكذلك يقولون: جاءني القوم إلا زيد وإلا زيدًا، ولا يعرفون ما نقول نحن أن رفعه على الوصف في معنى غير فيلزمهم أن يقولون: ما جاءني إلا زيدًا إذا أعملوا "إن" وهم لا يقولون به، فسألناهم: لِمَ ذلك؟ فقالوا: لأن أحدا مضمرة، قلت: ذاك أجدر أن يجوز النصب، كما يجوز إذا أظهرت أحدًا، فلم يكن في ذاك وما يتولد فيه من المسائل حجة، وهذا فاسد من كل وجه ذكرنا إياه يجعل له حظا فيما يلتفت إليه ويجب على قولهم أن تنصب النكرات في الاستثناء بلا تنوين لأن: لا تنصب النكرات بلا تنوين))[14].

اما سيبويه فقد تحدث عن نيابة كان اذ قال ((إذا قلت لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا، الدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ونظير ذلك قوله: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [15] ومثل ذلك قوله: {لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} [16])) [17] .

5- (ظن) تتعدى الى مفعول واحد

قال ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ((وذهب ابن السراج والسيرافي إلى جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقا، وكأن الذي دعاهما لهذا أن الأخفش قال في كتابه المسمى بالمسائل الصغرى: تقول: ضربَ عبد الله، وظن عبد الله، وأعلم عبد الله، إذا كنت تخبر عن الفعل" هذا نصه))[18].

وبعد ان دققت النظر فيما نسبه ابن مالك الى ابن السراج وجدته غير دقيق فيم نقله عن ابن السراج لان ابن السراج يجعل (ظن) من الافعال التي تتعدى الى مفعولين ((قول: ظننته أخاك قائمًا، تريد: ظننت الظن، فتكون الهاء كناية عن الظن كأنك قلت: ظننت أخاك قائمًا الظن، ثم كنيتَ عن الظن وأجاز بعضهم: ظننتها أخاك قائمًا يريد: الظنة، وكذلك إن جعلت الهاء وقتا أو مكانًا على السعة، تقول: ظننت زيدًا منطلقًا اليوم، ثم تكني عن اليوم

فتقول: ظننت زيدًا منطلقًا فيه، ثم تحذف حرف الجر على السعة فتقول: ظننته زيدًا منطلقًا، تريد: ظننت فيه والمكان كذلك وإذا ولي الظن حروف الاستفهام وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله وعمل في الموضع))[19].

ونجد ابن السراج يستقبح رأي بعض النحويين في هذه المسألة اذ قال : ((وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله يقوم وقاعدًا وظننت عبد الله قاعدًا ويقوم. ترفع "يقوم" وأحدهما نسق على الآخر. ولكن إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم لأن العطف أخو التثنية فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية، كذلك لا يجوز في العطف ألا ترى أنك إذا قلت: زيدان، فإنما معناه: زيد وزيد فلو كانت الأسماء على لفظ واحد لاستغني عن العطف ، وإنما احتيج إلى العطف لاختلاف الأسماء، تقول: جاءني زيد وعمرو لما اختلف الاسمان ولو كان اسم كل واحد منهما عمرو لقلت: جاءني العمران، فالتثنية نظير العطف، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: جاءني زيد وزيد))[20].

والذي يبدو لي أن الأخفش لم يقصد جواز الاقتصار مطلقا، بل مع قرينة محصلة للفائدة، كقولك لمن قال: من ظنني ذاهبا؟ ظن عبد الله. ولمن قال: من أعلمك أني ذاهب؟ أعلم عبد الله. ولذلك قال: إذا كنت تخبر، فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر.

6- جعل الصفة اسم إنَّ

ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية [21] بان ابن السراج ذكر هذه المسألة في الاصول (الفراء والاخفش اتفقا على جواز: "إن قائمًا الزيدان".يجعلان الصفة اسم "إن"، يرفعان بها ما بعدها مغنيًا عن الخبر، كما يفعل الجميع ذلك بعد النفي والاستفهام نحو: "ما قائم الزيدان" و"أقائم الزيدان"؟ .وفاعل ذلك بعد النفي والاستفهام معذور؛ لأن النفي والاستفهام لشدة طلبهما الفعل، وأولويتهما به جعلا الصفة كأنها فعل، وعوملت لذلك معاملة الفعل) [22] .

قال ابن السراج [23] (قال الفراء: اسم إن في المعنى وقال الكسائي: هي معلقة وأصحابنا يجيزون: إن قائمًا زيد وإن قائمًا الزيدان وإن قائمًا الزيدون ينصبون "قائمًا" بإنَّ ويرفعون "زيدًا" بقائم على أنه فاعل. ويقولون: الفاعل سد مسد الخبر كما أن "قائمًا" قام مقام الاسم.)

وقال السراج [24] في موضع اخر (وإذا ولي "قائم" إن، ولم يكن بينهما ظرف لم يجز توحيده عند الكوفيين، وصار اسمًا لا يفصل بينه وبين عمله بخبر إن وذلك قولك: إن قائمين الزيدان، وإن قائمين الزيدون.) وهنا نصب الاسم الموصوف المتقدم على انه اسم (انَّ) .

وأجاز الفراء: إن قائمًا الزيدان وإن قائمًا الزيدون، على معنى إن من قام الزيدان. وإن من قام الزيدون. وأجاز البصريون إن قائمًا الزيدان والزيدون على ما تقدم ذكره.

وهنا لابد من الاشارة الى ان ابن مالك لم يكن دقيقا في نقل المسألة لاني عدت ودققت النظر فيما قاله ابن السراج ولم اقف على رأي الاخفش في هذه المسألة، فضلا عن وجود رأي لابن السراج في المسألة ذكرته انفا .

7-نصب الفعل المضارع بعد الواو

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية :((قال ابن السراج الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء. وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل، والفعل وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها -كما كان في الفاء- وأضمرت "أن". وتكون الواو في بمعنى مع" فقط) [25].

هذا نص كلام ابن السراج في الاصول ولكن ابن مالك لم يكمل المسألة لتكون واضحة لدى القارئ وتكملة المسألة الآتي :(وذلك قولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، أي: لا تجمعْ بين أكلِ السمكِ وشربِ اللبنِ، فإنْ نهاه عن كل واحدٍ منهما على حالٍ قال: ولاَ تشربِ اللبنَ على حالٍ، وتقول: لا يسعني شيءٌ ويعجز عنكَ فتنصبُ، ولا معنى للرفع في "يعجزُ" لأنه ليس يخبر أن الأشياء كلها لا تسعه، وأن الأشياء كلها لا تعجز عنه، إنما يعني: لا يجتمع أن يسعني شيءٌ ويعجز عنك، كما قال الشاعر:

لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ -إذا فَعَلْتَ- عَظِيمُ [26]

اي: لا يجتمع أن تنهى وتأتي، ولو جزم كان المعنى فاسدًا. ولو قلت بالفاء: لا يسعني شيءٌ فيعجزَ عنكَ كان جيدًا؛ لأن معناه: لا يسعني شيءٌ إلا لم يعجزْ عنكَ ولا يسعني شيءٌ عاجزًا عنكَ. فهذا تمثيلٌ كما تمثلُ: ما تأتيني فتحدثني إذا نصبت بما تأتيني إلاّ لم تحدثني، وبما تأتيني محدثًا، وتنصب مع الواو في كل موضع تنصب فيه مع الفاء، وكذلك إذا قلت: زرني فأزورك، تريدُ ليجتمعَ هذان، قال الشاعر:

أَلم أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ [27]

أراد: ألم يجتمعْ هذانِ، ولو أراد الإفراد فيهما لم يكن إلا مجزومًا، والآية تقرأ على وجهين: { {وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ }[28].

وإنما وقع النصب في باب الواو والفاء في غير الواجب؛ لأنه لو كان الفعلُ المعطوف عليه واجبًا لم يبنِ الخلاف فيصلحُ إضمارُ "أنْ")[29].

وقال سيبويه (واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله : إن تأتني آتكَ وأعطيك ، ضعيف، وهو نحو من قوله : (وألحقُ بالحجاز فأستريحا) . فهذا يجوز وليس بالجيد ، إلا أنَّه في الجزاء أمثل قليلاً؛ لأنه ليس يوجب أنه (يفعل) إلا أنْ يكون من الأول (فَعَلَ) فلّما ضارع الذي لا يوجبه، كالاستفهام ونحوِهِ ، أجازوا فيه هذا على ضعفه و وإن كان معناه كمعنى ما قبله إذ قال: ولا أعطيك ... قال الشاعر فيما جاء منصوباً بالواو في قولك : إنْ تأتني آتِك وأُعطيك :

ومنْ يغترب عن قومه لا يزَل يرى مصارعَ مظلومٍ مَجَرَّاً ومسحَبا
وتُدفَنَ منهُ الصالحات وإنْ يُسئ يَكُنْ ما أساء النارَ في رأس كبكبا

وإنما نصبوا الميم في (ويعلمَ) ولم يكن قبيحاً كما ذكره سيبويه ؛ لأنه مع جواز النصب تأتي معه تبعية اللام)

8- إقامة المضاف إليه مقام المضاف :

ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية (قد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجرورا كم كان قبل الحذف والذي سهل ذلك كون المضاف المحذوف معطوف على مماثله وهو (كل)في قوله

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نار))[30]

إنما قدر مجرورا بـ"كل" محذوفة، ولم يجعل مجرورا بالعطف على "امرئ" المجرور بإضافة "كل" إليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين.

لأن "امرأ" المجرور معمول لـ"كل" و"امرأ" المنصوب معمول لـ"تحسين" على أنه مفعول ثان له، ومفعوله الأول "كل امرئ" مقدم عليه.

فلو عطفت "نار" المجرورة على "امرئ" المضاف إليه "كل" وعطفت "نارا" المنصوبة" على "امرأ" المنصوب لزم أن يعطف بحرف واحد شيئان على معمولي عاملين مختلفين.

وهذا ممتنع لأن العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين.

هذا مذهب سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وهشام، وابن مالك وذهب الأخفش والكسائي والفراء، والزجاج إلى الجواز والتقدير عندهم "أتحسبين كل امرئ امرأ، وكل نار نارا))[31] .

وقد نسب ابن مالك الرأي الى ابن السراج وبعض النحاة بشرط ان يعطف او يضاف اذ قال :

ويحذف الثاني فيبقى الأول كحالـه إذا به يتصـل
بشرط عطف وإضافة إلـى مثل الذي له أضفت الأولا [32]

وبعد تدقيق المسألة في الكتب المنسوبة لابن السراج لم أجد نصّاً لابن السراج بهذا اللفظ وهذا المعنى وانما وجدت اقام المضاف اليه مقام المضاف في باب الاتساع[33] (وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقامَ الاسم. فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قولِه: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}[34] تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ، يريدون: أهل الطريقِ وقولهُ: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ} [35] إنما هو بر مَنْ آمنَ بالله.

وقال الرضي [36] :" يقوم مقامه في التنكير إنْ كان معرفة أضيف إليها(مثل)كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله : فإذا له صوتٌ صوتُ حمار ، برفع(صوت)الثاني، أي: مثل صوت حمار، فأجاز أنْ نقول: هذا رجل أخو زيد ، ونحن إذ نُصوِّب ما عُزي الى لابن السراج نلاحظ عدم الدقة في نقل المسائل النحوية المنسوبة إليه.

9-الاضافة على تقدير(اللام):

ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية:((أما "يد زيد" و"عين عمرو" فالإضافة فيه بمعنى اللام لعدم إطلاق اسم الثاني فيه على الأول. هذا معنى قول أبي بكر بن السراج رحمه الله.))[37].

اما ابن السراج في الأصول فتحدث عن الاضافة :((الإضافة تكون على ضربين: تكون بمعنى اللام، وتكون بمعنى "من" فأما الإضافة التي بمعنى اللام فنحو قولك "غلام زيد" و"دار عمرو" ألا ترى أن المعنى غلام لزيد ودار لعمرو إلا أن الفرق بين ما أضيف

بلام وما أضيف بغير لام أن الذي يضاف بغير لام يكتسب مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره ... أما الإضافة بمعنى "من" فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك "ثوب خز" و"باب حديد" تريد ثوبا من خز. وبابا من حديد. فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه.وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير "من" وبين إضافته بـ"من". وإنما حذفوا "من" هنا استخفافا))[38] .

فيما ذهب ابن السراج إلى عدم إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذ قال : ((لا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به ، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به، فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، إذا قلت : (هذا يوم تضرب زيدا) ، لم يجز أن تقول : (هذا زيدا يوم تضرب) ، ولا (هذا يوم زيدا تضرب) ، وكذلك : (هذا يوم ضربك زيدا) ، لا يجوز أن تقدم (زيدا) على (يوم) ولا على (ضربك)))[39].

وقد فصل الصبان في حاشيته الحديث عن جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور و(غير) ، فنقل امتناع تقديمه مطلقا عند ابن السراج ، فقال : ((وان كان المضاف (غير) امتنع التقديم اتفاقا ، وإن (قصد بها النفي) ، بأن يصح حلول حرف النفي ، والمضارع محل (غير) ومخفوضها ، ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل ، هذا مذهب السيرافي والزمخشري ، وابن مالك ، وقال ابن السراج : يمتنع تقدمه مطلقا ، وقيد بعضهم جواز تقدمه يكونه ظرفا أو جارا ومجرورا ،قاله الدماميني))[40] .

فيما أجاز أغلب البصريين التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر ، لاتساعهم في الظروف [41] .

10-إضافة (أفعل) التفضيل:

قال ابن مالك : ((لا يرفع أفعل التفضيل في اللغة المشهورة اسما ظاهرا لأن شبهه باسم الفاعل ضعيف من قبل أنه في حال التنكير لا يؤنث، ولا يُثنى، ولا يجمع، بخلاف اسم الفاعل، والصفة المشبهة به وهو مذهب الكوفيين وابن السراج))[42] .

والذي يبدو لي ان ابن مالك لم يكن دقيقا فيما نقله عن ابن السراج و بعض الكوفيين لأني عدت الى ما قاله ابن السراج في إضافة (أفعل) التفضيل فلم اجد المسألة التي عُزيت له .

قال سيبويه: ((أنَّ إضافةَ (أفعل) التفضيل محضةٌ، وهو قولُهُ في (هذا بابُ الصفة المشبَّهة بالفاعلِ فيما عملتْ فيه)[43] : ((...وإنّما أثبتوا الألفَ واللاّم في قولهم: أفضلُ النّاس؛ لأنَّ الأوّل قد يصير به معرفةً...))[44]. قال أبو سعيدٍ السيرافيُّ: ((...وإنّما جازَ دخول الألفِ واللاّم من قبل أنَّ المضاف يكتسي بالمضاف إليه تخصيصاً، فإذا كان كذلك جاز أنْ تعرِّف المضاف إليه لتزيد (المضاف) تخصيصاً بتعريف المضافِ إليه...))[45].

وخالفَ سيبويه في ذلك أبو بكرٍ بن السراج وأبو عليٍّ الفارسيُّ فإنَّ مذهبهما أنَّ إضافة (أفعل) التفضيل غير محضةٍ [46] .

11-الاستثناء المنقطع

قال ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ((قال ابن السرّاج: "إذا كان الاستثناء منقطعا فلا بدّ من أن يكون الكلام لذي قبل إلّا قد دلّ على ما يستثنى فتأمل هذا فإنه يدِقُّ. فمن ذلك قوله ﷺ : (لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلا من رحم) فالعاصم الفاعل، ومن رحم قد دلَّ على العصمة والنجاة، فكأنه تعالى قال والله أعلم، لكن مَن رحِمَ يُعصم أو معصوم وقال في ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرّ، وإنما حسن هذا الكلام لأنه لما قال ما زاد دلّ على قوله هو على حاله، فكأنه قال هو على حاله إلا ما نقص، وكذلك قوله ما نقع هو على أمره إلا ما ضر))[47].

فنلاحظ ان ابن مالك عزا المسألة الى ابن السراج وبعد ان دققت النظر فيما قاله ابن السراج لم اعثر على هذا القول.

والذي يبدو لي ان مثل هذه المسائل التي نسبت الى ابن السراج ولم اقف عليها اجدني أمام احد التفسيرات الاتية :

1-ان تكون لعالم آخر ونُقلت سهواكما في المسألة التي نحن بصددها قال ابن السراج : ((فإذا كان الاستثناء منقطعًا، فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل على ما يُستَثْنى منه فتفقد هذا فإنه يدقّ، فمن ذلك قوله تعالى: {لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ} فالعاصم الفاعل، من رحم ليس بعاصم ولكنه دلّ على العصمة والنجاة. فكأنه قال -والله أعلم: لكن من رحم يُعصم أو معصوم، ومن ذلك قوله تعالى: {فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ}[48]))[49] .

2-ان يكون ابن السراج ذكرها مشافهةً

3-ان تكون منقولة من غير الكتب التي بين ايدينا الآن .

4-ان تكون سقطت من كتاب الاصول في النحو او كتاب الموجز في النحو .

12. القسم بـ(والله)

ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية

((وصاحب الأصول ذي الفاجعلا ... تقديرها كلفظها مؤولا

على قول ابن السراج: وتقول : "إن تقدم والله أزرك" تعترض باليمين فيكون بمنزلة ما لم يذكر. وإن جعلت الجواب للقسم أتيت باللام فقلت : "إن تقم – يعلم الله- لأزورنك".تريد: فيعلم الله لأزورنك. هكذا قال، ولم يذكر عليه شاهدا))[50] .

وبعد تدقيق المسألة فيما قاله ابن السراج لم أجد نصّاً لابن السراج بهذا اللفظ وهذا المعنى ، بل وجدت كلاماً عن القسم في مواضع عديد اذكر منها على سبيل الاستدلال لا الحصر (فإذا أقسمتَ على ماضٍ دخلت اللامُ وحدها بغير نون نحو قولكَ: والله لقد قامَ ولقامَ، وحكى سيبويه: والله أنْ لو فعلتَ لفعلت وتقول: والله لا فعلتَ ذاكَ أبدًا، تريد: لا أَفعلُ، وقال الله ﷻ : {وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا} على معنى: "ليظلّن" ، وتقول: لئن فعلت ما فَعلَ، تريد: ما هو فاعلٌ وتقول: والله أفعلُ، تريد: لا أفعلُ وإن شئت أظهرت "لا" وإنما جاز حذف "لا" لأنهُ موضع لا يلبس، ألا ترى أنك لو أردت الإيجاب ولم ترد النفي قلت: لأفعلن، فلما لم تأت باللام والنون علم أنك تريد النفي، وأما الموضع الذي تقع فيه النون وتخلو منه، فالأمر والنهي وما جرى مجراهما من الأفعال غير الواجبة وذلك قولك: أفعلنَّ ذاكَ ولا تفعلنَّ وهَل تقولنَّ وأتقولنَّ؛ لأن معنى الاستفهام معنى أخبرني، وكذلك جميع حروف الاستفهام)[51] .

وهنا لابّد من أنْ أشير الى أنَّ بعض النحاة قد تنبّه على مثل هذا النوع من الخطأ. ومنهم: أبو علي الفارسي [52] ، وتبعه ابن يعيش [53] .

13. دخول الالف و اللام على معطوف المنادى

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية (فدخل في ذلك المفرد، والمضاف والمقرون بـ"ال" فلهما النصب حملا على المواضع، والرفع حملًا على اللفظ لشبهه بالمرفوع. فيقال: "يا زيد الحسن، والكريم الأب" –بالرفع و"يا زيد الحسن، والكريم الأب"- بالنصب.)[54] .

فإن قرن المعطوف بـ "ال" امتنع تقدير حرف النداء قبله، أشبه النعت، وجاز يه الرفع والنصب كما يجوز في الاسم المفرد، واختلف في المختار منهما.

فقال الخليل، وسيبويه[55]، والمازني: هو الرفع وقال أبو عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس، والجرمي: النصب وقال المبرد[56]: إن كانت "ال" معرفة كما هي في "الصنع"[57] فالمختار: النصب؛ لأن المعرف بالألف واللام يشبه المضاف.

وذكر المحقق في الهامش :(وبهذا يعلم أن المبرد لم يفصل التفصيل الذي ذكره المصنف، وإنما الذي أورده هذا: ابن يعيش في شرح المفصل 3/2، وابن السراج في الأصول 409/1.)[58].

نص المبرد هنا غير موجود في المقتضب ولا في الكامل ولم يرد في كتاب الاصول لابن السراج. وانما النص تحدث عن حروف الجر ..

قال المبرد (قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي؛ لأن قوله: أخذت من ماله، إنما ابتداء غاية ما أخذ، فدل على التبعيض من حيث صار ما بقي انتهاء له والأصل واحد. وكذلك: أخذت منه درهمًا وسمعت منه حديثًا، أي: أول الحديث، وأول مخرج هذه الدراهم وقولك: زيد أفضل من عمرو وإنما ابتدأت في إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل عمرو فابتداء تقديمه هذا الموضع فلم يخرج من ابتداء الغايةِ.)[59] .

نلاحظ عدم الدقة في نقل المسائل النحوية المنسوبة الى المبرد في كتاب الاصول لان المسألة في شرح الكافية الشافية تتحدث عن دخول الالف و اللام على معطوف المنادى وما وجدناه في كتاب الاصول تتحدث عن حروف الجر [60] .

وما ذكره ابن مالك هو رأي المبرد وليس لابن السراج.

14-نصب تابع المنادى

ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية : (قال ابن السراج: وزعم أبو عثمان أنه يجوز: يا زيد وعمرا أقبلا" على الموضع- كما جاز: "يا زيد زيدا أقبل" -بعطف زيدا الثاني على الموضع عطف بيان) [61].

وبعد ان دققت المسألة فيما قاله ابن السراج وجدته يتحد ث عن دخول الالف و اللام على معطوف المنادى (اما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع يقولون :يا زيد والحارث اقبلا)[62].

اما المبرد [63]: فيختار النصب في قولك يا زيدُ والرجلَ ويختار الرفع في الحارث اذا قلت : يا زيدُ والحارثُ لان الالف واللام في (الحارث)دخلت عنده للتفخيم ، والالف واللام في الرجل دخلتا بدلا من (يا).

وابن مالك ينصب المنادى المضاف (ثم اشرت الى أن المنادى المضاف يجب نصب تابعه انما جاز اذا كان لفظ متبوعه شبها بالمرفوع والمعطوف الذي ك(عمرو)لانه لا ينصب))[64] .

15-نداء الندبة

ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ((ثم أشرت إلى ما حكى **ابن السراج** أن قوما من النحويين يجيزون فيما آخره كسر أو ضم لا يفرق بين شيء، وشيء إبقاء الكسرة والضمة، وقلب ألف الندبة ياء بعد الكسرة و واوا بعد الضمة. ويجيزون -أيضا- فتح المكسور والمضموم وسلامة الألف.فيقولون في "رقاش": "وارقاشيه"، و"وارقاشاه". وفي "عبد الملك": "واعبد الملكيه" و"واعبد الملكاه".))[65].

والحق أنَّ ابن مالك (رحمه الله) لم يكن دقيقا فيما عزاه الى ابن السراج ، لاني دققت في المسألة فيما قاله ابن السراج [66] فلم اعثر عليها . وهذا مما يؤاخذ على ابن مالك (رحمه الله) في عدم الدقة في الاخذ عن السابقين .

قال ابن السراج : ((الندبة تكون بياء أو بواو ولا بد من أحدهما وتلحق الألف آخر الاسم المندوب إن شئت وإن شئت ندبت بغير ألف والألف أكثر في هذا الباب قال سيبويه: لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ومن شأنهم أن يزيدوا حرفًا إذا نادوا بعيدًا ولا أبعد من المندوب فإذا وقفوا قالوا: يا زيداه واعمراه فيقفون على هاء لخفاء الألف فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا الهاء وإذا لم تلحق الألف قلت: وا زيد، ويا بكر، والألف تفتح ما قبلها مضموما كان أو مكسورا تقول: وازيد فتضم، فإن أدخلت الألف قلت: وا زيداه، فإن أضفت إلى اسم ظاهر غير مكنى قلت: وا غلام زيد فإن أدخلت الألف قلت وا غلام زيداه وحذفت التنوين لأنه لا يلتقي ساكنان))[67].

قال سيبويه: ((ولم يحركوها يعني التنوين في هذا الموضع لأن الألف زيادة فصارت تعاقب التنوين وكان أخف عليهم ، فإن أضفت إلى نفسك، قتل وازيدِ فكسرت الدال فإن أدخلت الأل، قلت: وا زيداه يكون إذا أضفته إلى نفسك وإذا لم تضفه سواء ومن قال: يا

غلامي قال: وا زيدياه فيحرك الياء في لغة من أسكن الياء للألف التي بعدها لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.))[68].

وقال المبرد : ((ولك في واغلامي في لغة من أسكن الياء وجهان: أن تحرك الياء لدخول الألف، فتقول: واغلامياه، وأن تسقطها لالتقاء الساكنين فتقول: وا غلاماه كما تقول جاء غلام العاقل فتحذف الياء فأما من كان يحرك الياء قبل الندبة، فليس في لغته إلا إثباتها مع الألف، تقول: وا غلاماه وذكر سيبويه: أنه يجوزفي الندبة: وا غلاميه فيبين الياء بالهاء كما هي في غير النداء، فإن أضفت إلى مضاف إليك قلت: وا غلام غلامي، فإن أدخلت الألف قلت: وا غلام غلامياه، لا يكون إلا ذلك؛ لأن المضاف الثاني غير منادى، وقد بيناه لك فيما تقدم. وكذلك وانقطاع ظهرياه لا بد من إثبات الياء، وإذا وافقت ياء الإضافة الياء الساكنة في النداء لم يجدوا بدا من فتح ياء الإضافة ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء ولكنهم يفتحون ياء الإضافة ويجمعون على ذلك لئلا يلتقي ساكنان. فإذا ناديت فأنت في إلحاق الألف بالخيار أيضًا، وذلك قولك: واغلامياه وواقاضياه وواغلاميَّ في تثنية غلام و وا قاضيَّ.))[69].

أما الكوفيين فيجيزون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة، فيقولون في ندبة "زيد": "وازيد"، وليس لهم دليل على ذلك. وألف الندبة لا تلتزم إذا أمن التباس الندبة بالنداء . وذلك بأن يكون الحرف المستعمل "وا" أو يعلم النادب عدم مشاركة بعض السامعين للمندوب في اسمه. فإن علم مشاركته في اسمه والحرف "يا" فلا بد من الألف [70] .

الخاتمة :

اهم النتائج التي توصل اليها البحث وهي الاتي:

- بيَّنَتِ الدراسةُ أنماط النقل غير الدقيق عن ابن السراج ، وأهم أسباب النقل الخطأ عنه استخلصتها من مجمل الآراء التي عُزيت إليه خطأً تمهيداً لتناولها في الفصول التطبيقية بشكل مفصل ، فهي محاولة إذن لإعطاء صورة متكاملة لهذا النقل في جانبيه : الوصفي ، والتطبيقي ، وتمثلت أنماط النقل الخطأ بالآتي :-
- الخطأ في نقل أحكامه ، والوهم في عزو الآراء إليه .

- أن يُعزى إليه رأي في مسألة ، وكتابه خلوٌ منه .
- أن يُعزى إليه رأي في مسألة ،. وعند التثبت منه نرى كلام ابن السراج على خلاف ما عُزي إليه مثلاأن يُعزى إليه رأي . وهو في الأصل لخليل ،وسيبويه، ويونس وغيرهما.
- أن يُنقل عنه رأي واحد في مسائله ، مع أنَّ له أكثر من رأي في هذه المسألة
- ان يكون الخطأ في زيادة عبارة ، أو مصطلح على قول ابن السراج مع أنه لم يقل به.
- أو أن يُنقل عنه انه يطعن في مسألة نحوية او انه شديد الاعتراض او انه يرفض رفضا قاطعا وعند التثبت فيما قاله لم اجد هذا الوصف ينطبق عليه .
- بينت الدراسة ان لابن السراج رأيين في مسألة واحده فتتبنى الكتب اللاحقة له رأيا واحداً وتتبنى كتب اخرى الرأي الاخر .كما في (عسى).
- بينت الدراسة إنَّ بعضاً من هذه الآراء المعزوة خطأً إلى ابن السراج ، قد شاعت في الدرس النحوي ، ومازالت كذلك ، ويُدَرَّس بعضها للطلبة .

الهوامش :

(1) شرح الكافية الشافية 81/1.

(2) الاصول في النحو 340/1

(3) الكتاب 392/1.

(4) ينظر: الكتاب31/1-318

(5) ينظر: الاصول في النحو85/2.

(6) الكتاب 2/ 23

(7) المقتضب 3/ 350-351.

(8) شرح الكافية الشافية1315/3

(9) شرح المفصل 1/ 112- 113 .

(10) ينظر: الاصول في النحو 85/2.

(11) ينظر: سيبويه امام النحاة 150.

(12) شرح الكافية، الشافية 108/1.

(13) ينظر: الاصول في النحو 300/1-301.

(14) الإنصاف/ 150، وشرح الكافية 2/ 247، وشرح المفصل 2/ 77.

(15) الانبياء:22.

(16) النساء: 95

(17) الكتاب 70/1

(18) شرح التسهيل 74/2.

(19) الاصول في النحو 182/1.

(20) المصدر نفسة 184/1.

(21) شرح الكافية 1الشافية 478/1.

(22) الاصول في النحو 232/1

(23) الاصول في النحو255/1.

(24) معاني القرآن 311/1. والاصول في النحو 256/1.

(25) شرح الكافية الشافية 1550/3

(26) البيت لم اهتد الى قائله وهو من شواهد سيبويه 1/ 424، وينسب الى المتوكل الكناني .

(27) البيت للحطيئة قاله لآل الزبرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم وهجاهم. انظر المقتضب 2/ 22، والصاحبي 90، والعيني 4/ 417، والهمع 2/ 13، والسيوطي 321، والديوان 40

(28) محمد31.

(29) ينظر:

(30) شرح الكافية الشافية 975/2.

(31) المصدر نفسه .

(32) المصدر نفسه 975/2.

(33) الاصول في النحو255/2.

(34) يوسف :82.

(35) البقرة:171.

(36) شرح الكافية ،الرضي : 257/2 .

(37) شرح الكافية الشافية 904/2.

(38) الاصول في النحو 53/1.

(39) الأصول : 226/2 .

(40) حاشية الصبان : 280/2 .

(41) ينظر: اللامات، للزجاجي : 107

(42) شرح الكافية الشافية 1140/2.

(43) الكتاب، 1/ 194 .

(44) المصدر نفسه، 1/ 204 .

(45) شرح التسهيل، 3/ 91 و 94 وشرح الرضي على الكافية 247/2- 248 وارتشاف الضرب 4/ 1805 وتوضيح المقاصد والمسالك1/ 378 والتصريح على التوضيح1/ 679- 680 وحاشية الصبان 2/ 363- 364 .

(46) ينظر الموجز في النحو، 60- 61 والأصول في النحو، 2، 6- 8 والمقتصد في شرح الإيضاح، ج2، 883- 884 والغرة المخفية، ج1، 357- 359 وتوضيح المقاصد والمسالك1/ 378 والتصريح على التوضيح 1/ 679 وحاشية الصبان 2/ 36.

(47) شرح التسهيل 127/2.

(48) يونس: 98.

(49) الاصول في النحو1/291.

(50) شرح الكافية الشافية 892/2.

(51) الاصول في النحو 200/2.

(52) البغداديات:

(53) شرح المفصل : 150/7.

(54) شرح الكافية الشافية 1312/3.

(55) ينظر: الكتاب 1/ 305.

(56) ينظر: المقتضب 4/ 12، وما بعدها

(57) شرح الكافية للرضي 1/ 127.

(58) شرح الكافية الشافية 1312/3.

(59) المقتضب 136/4

(60) ينظر: الاصول في النحو 409/1.

(61) شرح الكافية الشافية1315/3.

(62) الاصول في النحو 335/1.

(63) ينظر المقتضب 212/4.

(64) شرح الكافية الشافية1345/3.

(65) المصدر نفسه .

(66) للتأكد من خلو الكتاب من هذه المسألة ،ينظر: الاصول في النحو 355/1 والموجز في النحو لابن السراج :50.

(67) الاصول في النحو 355/1.

(68) ينظر: الكتاب 1/ 322

(69) المقتضب 270/4.

(70) شرح الكافية الشافية 1348/3.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسي (ت745هـ) ، تح : مصطفى احمد النمّاس ، ط1 ، مطبعة المدني ، مصر ، 1408هـ-1987م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الانباري (ت577هـ) ، تح : د. فخر صالح قدّارة ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1415هـ-1995م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج (ت316هـ) ، تح :د.عبد الحسين الفتلي ، ط2 ، 1407هـ-1987م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله بن جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط5 ، دار إحياء التراث العربي ،بيروت ، 1966م.
- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبن الحاجب النحوي (ت646هـ) ، تح : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1402هـ-1982م .
- البغداديات ، المسائل المشكلة ، أبو علي النحوي (ت377هـ) ، تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف ، دار الشؤون الدينية مطبعة العاني ، بغداد ، 1983م
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبن مالك (ت672هـ) ، تح : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1388هـ-1968م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أمّ قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، ط1، صيدا- بيروت، 1426هـ-2005م

- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي (ت749هـ) ، تح : د. طه محسن ، مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر ، 1396هـ-1976م .
- الحلبيات : أبو علي الفارسي ، تحقيق : حسن الهنداوي ، دمشق ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، 1987م .
- ديوان امرئ القيس : تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، 1958م
- ديوان الشنفرى، عمر بن مالك، جمع وتحقيق:- إميل يعقوب، دار الكتاب العربي- بيروت، ط2 1991م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني:- أحمد بن عبد الله المالقي (ت 702هـ)، تحقيق:- أحمد محمد الخرط، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق ،لات
- سر صناعة الاعراب ، لابي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق:- مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وابراهيم مصطفى وعبد الله أمين (لات).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل (ت769هـ)، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط14 ، مطبعة السعادة ، 1384هـ-1964م .
- شرح الرضي على الكافية ، تح : يوسف حسن عمر ، ط2 ، منشورات جامعة فاريونس ، بنغازي ، 1996م .
- شرح الكافية الشافية، لأبن مالك(0ت672هـ)، تح: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1420هـ-2000م.
- الكتاب/ سيبويه:- عمرو بن عثمان (ت180هـ)/ تحقيق:- اميل بديع يعقوب/ دار الكتب العلمية- بيروت/ ط1، 1420هـ- 1999م
- مغني اللبيب من كتب الأعاريب ،لابن هشام الأنصاري ، تح : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، طهران ، 1978م .
- مفتاح العلوم:- أبو يعقوب يوسف بن ابي بكر محمد بن علي السكاكي (ت626هـ) وفي هامشه كتاب أتمام الدراية لقراء النقاية/ للسيوطي (ت911هـ)، المطبعة الادبية- مصر ط1/ (لات).
- مفتاح العلوم/ السكاكي/ تحقيق:- أكرم عثمان يوسف/ مطبعة دار الرسالة- بغداد/ 1982م
- المفصل في علم العربية ، لجار الله الزمخشري (ت538هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي ، القاهرة .
- المقتضب ، للمبرد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1415هـ-1994م .

- الموجز في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت316هـ)، تحقيق : مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي ،مؤسسة بدران للطباعة ، لبنان .1969م.

الرسائل الجامعية والبحوث :-

1- نحَوُ سِيبَوَيهِ في كُتِبِ النُّحَاةِ (دِراسَةُ تحقِيقٍ وتَقوِيم) رسالة تقدّم بها مازن عبد الرسول سلمان الزيدي الى مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية، وآدابها .بإشراف أ.م.د. صالح هادي القريشي.

2- النَّزعَةُ العَقْلِيّةُ عِنْدَ ابنِ السَّراجِ(ت316هـ) في كِتَابهِ ((الأصول في النحو))أطروحة تقدَّم بها :حَيْدَر عَلِي حُلو دَاوُد الخِرْسَان إلى مجلس كلية التربية (صفي الدين الحلي) في جامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية/ اللغة بإشراف الأستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود ربيع الثاني 1432هـ آذار 2011 م .